



إستناداً إلى أحكام الأمر التشريعي رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٤ القسم (١٢) والصلاحيية المخولة لنا بموجبه أصدرنا اللائحة التنظيمية الاتية :

اللائحة التنظيمية رقم (٣٦) الإطار التنظيمي لترخيص أنشطة تداول عقود الفروقات CFDs والتداول بالرافعة المالية

المادة (١) التعاريف :

أولاً - عقود الفروقات CFDs : هي عبارة عن مشتقات مالية تتيح للمستثمر المضاربة على تحركات أسعار الأصول (مثل الأسهم، السلع، والمؤشرات) دون امتلاك الأصل الفعل وانما تعتمد على إبرام اتفاق مع الوسيط لدفع فرق السعر بين نقطتي الدخول والخروج من الصفقة .

ثانياً - الترخيص : هو السلطة التقديرية الممنوحة لرئيس هيئة الأوراق المالية في إعطاء الموافقة على تنظيم عقود الفروقات وفقاً لهذه اللائحة .

ثالثاً - الرافعة المالية: Financial Leverage هي أداة لإقراض المتداول العميل مبلغ يعادل اضعاف ما لديه من مبلغ مخصص للتداول.

رابعاً: التداول بالهامش: Margin Trading الية استثمارية يطلبها المستثمر/المتداول من وسيط التداول تتيح له التداول بقيمة أكبر من أمواله بهدف زيادة أرباحه وعادة يدفع المتداول نسبة من قيمة الصفقة كضمان للهامش.. هنالك الية للهامش يجب ان يراجعها المتداول قبل الشروع باستخدام هذه الأداة تتعلق بالهامش الاولي وهامش الصيانة والرافعة المالية

خامساً: الملاءة المالية: Financial Solvency بشكل عام، هي قدرة الشركة على الإيفاء بالتزاماتها طويلة الاجل وفي سياق هذه اللائحة قدرة الشركة في الإيفاء بالتزاماتها التعاقدية مع عملائها والناجمة من طبيعة أعمالها.

CA



سادساً: الضمانات المالية: القدرة المالية الإضافية للشركة والتي تتناسب مع حجم أعمالها لضمان حقوق عملائها والتي تكون مطلوبة من جهة الترخيص الدولية

سابعاً: الهامش الأولي: Initial Margin هو الحد الأدنى من الأموال أو النقد الذي يجب على المستثمر/ المتداول إيداعه لدى شركة الوساطة أ لفتح صفقة تداول أو مركز مالي جديد، ويُعرف أيضاً بهامش الإيداع أو الضمان الأولي ضد مخاطر التخلف عن السداد.

ثامناً: هامش الصيانة Maintenance Margin: هو الحد الأدنى لحقوق الملكية (أو النسبة المئوية لمستوى الهامش) التي يجب أن يحافظ عليها المستثمر/ المتداول في حسابة مقارنةً بالهامش المستخدم من أجل إبقاء المراكز الحالية التي تستخدم الرافعة المالية مفتوحة. ويحدد الوسيط هذه النسبة، فإذا انخفض رصيد الحساب عن هذا الحد، فإن طلب استدعاء الهامش Margin Call يتم تفعيله — مما يتطلب من المتداول إيداع أموال أو إغلاق المراكز (كلها أو جزئياً لتغطية الفرق).

المادة (٢) أهمية عقود الفروقات :

أولاً : تعد عقود الفروقات من الأدوات المالية المتقدمة و التي تستوجب توفر الخبرة و الإمكانية عند ممارسة هذا النوع من الإستثمار لتقليل المخاطر المحتملة التي قد تحصل خصوصاً في إستخدام الرافعة المالية . Financial Leverage

ثانياً : توفر عملية رصد أسعار عقود الفروقات السعر الأصلي الأساسي ويحقق تداول هذه العقود مزايا مثل التداول بالهامش و التنفيذ الفوري على خلاف تداول الأسهم التقليدي في البورصات مع ملاحظة ضرورة تسوية هذه العقود عند إغلاق المركز و أن تكون تكاليف التداول على أساس فارق السعر أو العمولة أو كلاهما.



ثالثاً: قيام حاجة العملاء إلى الأموال لدعم متطلبات الهامش لدخول المركز والحفاظ عليه .

رابعاً: إمكانية تداول عقود الفروقات كلما كانت الأسواق الأساسية مفتوحة على خلاف التداول بالأسهم يكون مقيداً بساعات عمل البورصة المرتبطة بها مما يرفع مستوى المخاطر. فعلى سبيل المثال، تكون عقود الفروقات للأسهم متاحة للتداول عندما تكون سوق الأسهم المرتبطة مفتوحة. ومع ذلك، فإن عقود الفروقات على مؤشرات الأسهم، مثل مؤشر ٣٠ US أو مؤشر هونك كونك ٥٠، تتداول على مدار الساعة بجانب العقود الآجلة الأساسية - لذا فمن الممكن التحوط أو التداول حول الأحداث التي تحدث خارج ساعات عمل سوق الأسهم الرسمية.

المادة (٣) الشروط التنظيمية :

أولاً: يقتصر منح هذا الترخيص على شركات الوساطة العالمية المرموقة (تاريخ نظيف وأداء مهني رصين خال من المخالفات) والتي تستوفي معايير مالية وتنظيمية وفنية عالية وذلك من أجل الحفاظ حماية المساهمين واستقرار السوق. ترفق مع المتطلبات دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا النشاط في العراق.

ثانياً: يجب ان تحمل الشركة المرشحة للترخيص من قبل هيئة الأوراق المالية العراقية على (٥) خمسة تراخيص مالية تنظيمية دولية سارية المفعول ومن الفئة الأولى Tier ١ داخلية Onshore (لا تقبل التراخيص من أنظمة ال Of shore) والمشار إليها في الملحق أ من هذه اللائحة وبما يعكس رصانة مركزها التنظيمي وحضورها الدولي.

ثالثاً: وجود سجل تاريخي لا يقل عن (١٠) عشرة سنوات من العمل في مجال المشتقات المالية من خلال الجهات التنظيمية المالية من الفئة الأولى والمشار إليها في الملحق أ. ويشترط وبشكل صريح وجود الخبرة التشغيلية



في الوساطة المالية والتداول الالكتروني في الأسواق العالمية (أوراق مالية و/أو سلع).

رابعاً: تقديم اثبات تطبيق أفضل الممارسات في الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

(تقديم نسخ من الأدلة Guides المنظمة للمواضيع المذكورة).

خامساً: يجب ان تمتلك الشركات المرشحة للترخيص أنظمة تداول الكترونية متقدمة وامنة مع تطبيق معايير الامن السيبراني واستمرارية الاعمال.

سادساً: يجب تقديم خطة تدريب وتأهيل للكوادر العراقية مع وجود حد أدنى من الكوادر الفنية العراقية (متخصصة في الأسواق المالية) في الشركة.

سابعاً: يجب ان تؤسس الشركة الأجنبية المتقدمة للترخيص فرعاً لها او شركة مرخصة داخل العراق تخضع لرقابة هيئة الأوراق المالية العراقية على أن تقدم ضمانات مالية من الشركة الأم بما لا يقل عن (٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة مليار دينار عراقي أو مايعادلها بالدولار الأمريكي ومن مصرف معتمد لدى الهيئة ، و موائمة هذه المتطلبات مع متطلبات الهيئة الدولية المرخصة للشركة الأم.

ثامناً:

أ - يكون الحد الأدنى لرأس مال الشركة طالبة الترخيص هو (١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرة مليارات دينار عراقي في حالة ان يكون تأسيسها في العراق .

ب- أن تمتلك الشركة (٥) خمسة تراخيص مالية تنظيمية من الفئة الأولى Tier١ الداخلية On shore على الأقل.

ج - تتمتع بالملاءة المالية.

د - الضمانات المالية.

هـ - الهامش الأولي و هامش الصيانة للعملاء.



تاسعاً: تعتمد الهيئة نظام رقابة تنظيمية دورية للتأكد من امتثال الشركات المرخصة للتعليمات ويحق للهيئة الغاء الترخيص او تعليقه او فرض غرامات او إيقاف اشخاص في حال عدم الامتثال للمتطلبات التنظيمية.

عاشراً: تدفع الشركات الراغبة بالترخيص مبلغ (١٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرة ملايين دينار عراقي اجور الرخصة.

حادي عشر: للهيئة إعادة النظر بعمل الشركات المؤسسة و إصدار لوائح لاحقة تخص الأمور التشغيلية و بما يرفع مستوى كفاءة الأداء.

المادة (٤) آلية التداول:

إن شراء عقود فروقات السهم، فإنك لا تشتري الأسهم الفعلية وانما انت تضارب على تغير سعر السهم. ولكن تدخل في عقد مع وسيط بشأن تطور/ تغير سعر السهم بناءً على كيفية تحرك سعر السهم في نهاية الجلسة، صعوداً أو هبوطاً. يعتمد سعر عقود الفروقات على قيمة الأصل الأساسي.

لنفترض أنك فتحت مركزاً طويلاً (فتح مركزاً طويلاً يعني شراء). بعد ذلك، يقوم الوسيط بدوره عبر شراء الأسهم الفعلية لعقود الفروقات، متوقعاً ارتفاع سعر السهم، ثم ارتفع السعر بالفعل، وهذا يعني أن قيمة عقدك تزداد وفقاً لذلك - وتحقق ربحاً.

اما إذا انخفض سعر السهم في نهاية الجلسة وقمت بإغلاق العقد (واجراء التسوية من قبل الوسيط) فإنك تحقق خسارة وإذا كنت قد استخدمت الرافعة المالية فالخسارة ستكون أكبر.

من المهم جداً معرفة تكاليف معاملات عقود الفروقات، فهناك عمولة مرتبطة بالدخول والخروج من مركز عقود الفروقات، والتي يجب أخذها في الاعتبار. بالإضافة إلى ذلك، هناك تكلفة مرتبطة بالاحتفاظ بمركز على المكشوف طوال الليل، والمعروفة بتكلفة الاقتراض.



المادة (٥) استخدام الرافعة المالية:

أولاً: إن استخدام الرافعة المالية يتناسب مع مقدار تلك الرافعة، فمثلاً إذا كانت الرافعة ١:١٠ يعني تقديم تسهيلات تعادل عشرة اضعاف المبلغ الجاهز للاستثمار / التداول من قبل العميل. فإذا كان المبلغ المخصص للاستثمار مليون دينار فبموجب هذه الرافعة يتم توفير ١٠ مليون دينار للتداول بهدف مضاعفة الأرباح.. ممكن الرافعة تصل الى أكثر من ١٠٠ ضعف في تداولات الفوركس.

نؤكد مرة أخرى على ان استخدام الرافعة مغري جداً ولكن المخاطرة عالية جداً في حالة الخسارة فقد تقضي على مبلغ الاستثمار بالكامل.. استخدامها يجب ان يكون بحكمة وتأنى وبإشراف خبير متمرس.

تضمن بعض اللوائح الدولية (كما في الاسواق الاوربية مثلاً) منح العملاء درجة من الحماية عند تداول عقود الفروقات. فعند إدخال أمر تداول عقود الفروقات، يجب أن يكون العملاء قادرين على تلبية متطلب الهامش الأولي (راجع التعريف في سابعاً من المادة الأولى)، والذي يكون أعلى من هامش الصيانة (المبلغ المطلوب من رأس المال المتاح لإبقاء التداول بالرافعة المالية مفتوحاً- راجع لتعريف في ثامناً من المادة الأولى). وهذا يمنع تصفية مراكز العميل بمجرد دخول المركز إلى الربح/الخسارة السالبة إذا حاول العميل استخدام كل الأموال المتاحة لتلبية متطلب الهامش.

ثانياً: يكون فتح مراكز البيع و الشراء عندما يقوم المتداول بالدخول في عقود الفروقات وعلى الأسهم مثلاً، فلا يمكن تحقيق الربح إلا عندما ترتفع الأسواق او سعر السهم ومع ذلك، عند تداول عقود الفروقات، يمكنك المضاربة على تحركات الأسعار في أي اتجاه. وهذا ما يُعرف بـ "الشراء" (إذا كنت تعتقد أن الأسعار سترتفع) أو "البيع" (إذا كنت تعتقد أن الأسواق ستخفض).

لذا، فإذا كان المتداول يعتقد أن سعر سهم شركة معينة سينخفض، فيمكنك بيعه على المكشوف عن طريق بيع عقد الفروقات على الأسهم.



حيث يمكن القيام بذلك لأن عقود الفروقات هي مشتقات، ولا تحتاج إلى امتلاك أي أسهم في الشركة لبيع العقود مقابل الفروقات بناءً على الأسهم.

ثالثاً: تتحقق الأرباح في عقود الفروقات نتيجة الفرق بين أسعار الدخول والخروج فإذا كان العقد شراء وكان سعر الخروج أعلى فالفرق ربح وإذا كان العقد بيع (على المكشوف) وكان سعر الخروج أعلى من سعر الدخول فالفرق ربح.. في العملية الأولى هناك شراء ثم بيع (عقد شراء) وفي العملية الثانية هناك بيع أولاً (على المكشوف) ومن ثم شراء.

من المهم جداً معرفة أنه عند البيع على المكشوف لعقد الفروقات، ستخضع لقواعد سوق الأوراق المالية في تلك السوق المعينة (الخارجية/الأجنبية). على سبيل المثال، عند البيع على المكشوف لعقود الفروقات، قد تواجه إغلاقاً قسرياً لمركز إذا تم استدعاء الأسهم الأساسية المقترضة. قد يحدث هذا إذا أصبح من الصعب اقتراض الأسهم الأساسية بسبب الأحداث المؤسسية مثل عمليات الاستحواذ، الأرباح، وعروض الحقوق (وأنشطة الاندماج والاستحواذ الأخرى) أو زيادة بيع السهم بواسطة صناديق التحوط.

رابعاً: يوجد نوعان من أوامر البيع على المكشوف: الأولى أوامر صالحة لحين الإلغاء والثانية صالحة لغاية تاريخ محدد.. هذه الأوامر قد يتم إلغاؤها إذا توقف توافر الاقتراض. لذلك لابد من مراقبة أوامر البيع على المكشوف التي تم إدخالها خارج ساعات السوق أو التي تعمل على مدار عدة أيام.

من الممكن أن يواجه المتداول قيوداً على عدد عقود الفروقات التي يمكن تداولها على المكشوف في يوم واحد بسبب محدودية توافر الاقتراض في السوق الأساسية.

خامساً: إمكانية المضاربة في الأسواق المالية لا تحتاج إلى تقييد المتداول بالمنتجات المتداولة في البورصة مثل الأسهم وصناديق الاستثمار المتداولة. بشكل عام، يمكنه تداول عقود الفروقات على مجموعة أوسع بكثير من الأصول.



سادساً : لا تتضمن عقود الفروقات فترة تسوية ، على عكس الأسهم، وهذا يؤكد أن ربح أو خسارة المتداول تُحسب بمجرد إغلاق مركز التداول. وهذا يجعل من الأسهل بكثير الدخول والخروج من الصفقات وتخصيص مواردك بسرعة لمركزك التالي. من ناحية أخرى، مع تداول الأسهم، قد يستغرق الأمر ما يصل إلى يومين لتسوية التداولات والحصول على قيمة ما تم بيعه.

~~819 / 2026~~

فيصل الهيمص

رئيس هيئة الأوراق المالية



الملحق (أ)
قائمة ببعض الهيئات التنظيمية الدولية

ت	المنطقة	الدولة	الجهة التنظيمية / السلطة الرقابية من الفئة الأولى (Tier-1)	الاختصار الشائع
١	أمريكا الشمالية	الولايات المتحدة	لجنة تداول العقود الآجلة للسلع + الرابطة الوطنية للعقود الآجلة	CFTC / NFA
٢	آسيا والمحيط الهادئ	أستراليا	الهيئة الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات	ASIC
٣	آسيا والمحيط الهادئ	سنغافورة	سلطة النقد في سنغافورة	MAS
٤	آسيا والمحيط الهادئ	هونغ كونغ	لجنة الأوراق المالية والعقود الآجلة	SFC
٥	أوروبا	المملكة المتحدة	هيئة السلوك المالي	FCA
٦	أوروبا	ألمانيا	الهيئة الاتحادية للرقابة المالية	BaFin
٧	أوروبا	النمسا	هيئة الأسواق المالية	FMA
٨	أوروبا	قبرص	هيئة الأوراق المالية والبورصات القبرصية	CySEC
٩	آسيا والمحيط الهادئ	اليابان	وكالة الخدمات المالية اليابانية	JFSA / FSA Japan
١٠	الشرق الأوسط	الإمارات العربية المتحدة	هيئة أسواق المال	CMA

للمزيد بإمكانكم مراجعة مصادر إضافية

<https://www.adss.com/ar/trading-glossary/contract-for-difference-definition>

<https://www.home.saxo/ar-mena/learn/ways-to-trade/cfd>

<https://capital.com/ar-ae/ways-to-trade/cfd-trading/what-is-cfd-trading>

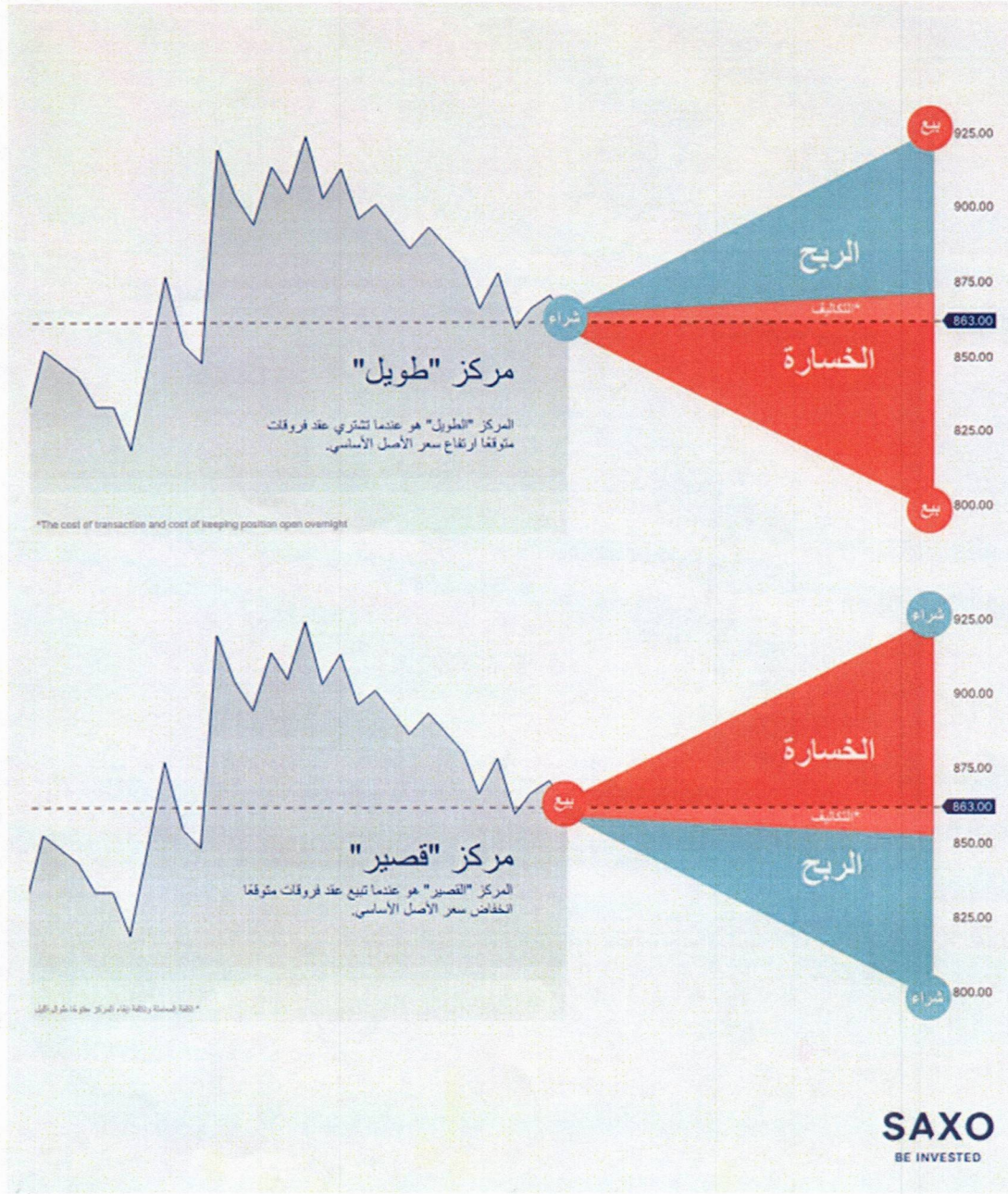
<https://www.etoro.com/ar/trading/cfd/what-is-cfd>

<https://www.ig.com/ar-ae/learn-to-trade/ig-academy/how-cfd-trading-work>

الملحق (ب)

رسم بياني توضيحي لشراء عقد فروقات (مركز طويل) وعقد بيع (مركز قصير)

المصدر: بنك ساكسو بنك



Handwritten signature in red ink.